

Distr.: General
26 August 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البنديان ٣٥ و ٣٦ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم وفقاً لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٢٦ من قرارها ١٩/٧٣. وهو يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، ويتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرة الشفوية التي أرسلها الأمين العام عملاً بالطلب الوارد في القرار ١٩/٧٣، كما يتضمن ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدماً بغرض التوصل إلى تسوية لقضية فلسطين بالوسائل السلمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

A/74/150 *

230919 090919 19-14442 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩/٧٣.
- ٢ - وقد وجهت إلى رئيس مجلس الأمن، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩، الرسالة التالية عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٢٦ من القرار ١٩/٧٣:
”يشرفني أن أشير إلى القرار ١٩/٧٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أثناء انعقاد دورتها الثالثة والسبعين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ‘قضية فلسطين’.
”والفقرة ٢٦ من القرار تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بالتقارير المطلوبة عملاً بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.
”ولكي أفي بمسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب هذا القرار، أرجو ممتناً التفضل بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٩.
”وإنني إذ أذكر بالالتزام الأمانة العامة بمراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٢، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ١٥٠٠ كلمة.“
- ٣ - وحتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، لم أتلّق أي رد على هذا الطلب.
- ٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، طلبت إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الحكومات المعنية لكل من الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك دولة فلسطين، أن تطلعني على مواقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وحتى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، وردت ردود من كل من الاتحاد الروسي، وإسرائيل، والعراق، والفلبين، ومن البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين.
- ٥ - وفيما يلي نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ التي وردت من البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة:
”يهدى المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى المذكرة DPPA/DPO/MED/357 بشأن قرار الجمعية العامة ١٩/٧٣ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ‘تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية’، يتشرف بنقل آراء دولة فلسطين بشأن الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكامه.
”لقد أكدت الجمعية العامة على مدى عقود من الزمن موقفها بشأن قضية فلسطين من خلال اعتماد قرار سنوي معنون ‘تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية’، اعتمدهت الجمعية العامة مؤخراً بوصفه القرار ١٩/٧٣. وتعكس أحكام القرار والمبادئ التي أعاد التأكيد

عليها توافق الآراء الدولي الطويل الأمد بشأن الركائز الأساسية والاحتياجات اللازمة للتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين بجميع أبعادها. وللأسف، فإن عدم التمسك بهذه المبادئ وعدم متابعة تلك الأحكام - اللذين يظهران بشكل صارخ في الازدراء الشديد للقرار والانتهاكات الجسيمة التي لا تزال ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال - حالا دون تنفيذ هذا القرار من أجل تحقيق حل سلمي دائم.

”وأيدت الجمعية العامة هذا القرار مرة أخرى بأغلبية ساحقة في دورتها الثالثة والسبعين، وكررت تأكيد الدعوات إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ وكفالة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال؛ والعمل الدولي المسؤول لإيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة والمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين، التي لم يتم الوفاء بها بعد منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧ وقرار تقسيم فلسطين في عهد الانتداب.

”وواصلت الدول الإعراب عن الأسف العميق لأن قضية فلسطين لا تزال من دون حل. ووصفها كثير من الدول بأنها وصمة على جبين الضمير العالمي وأنها الاختبار الحقيقي لاستمرارية النظام القائم على القواعد. ورأى معظم الدول أن الفشل في إيجاد حل عادل لها يقوض مصداقية النظام الدولي، لا سيما مصداقية مجلس الأمن. وقد أدانت الدول على نطاق واسع عدم امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وانتهاكاتهما المستمرة، بما في ذلك على وجه الخصوص انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وسياسات وممارسات الاستعمار الاستيطاني، وتدابير العقاب الجماعي، ومحاولات الضم بحكم الأمر الواقع مما يشكل خرقا للحظر الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

”وأكدت أغليبيتها أن النزاع لا يزال يشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار الإقليمي والعالمى، ودعت إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، على نحو ما دعت إليه مرارا وتكرارا الجمعية العامة ومجلس الأمن، وآخرها في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ووُجّهت نداءات لبذل جهود عاجلة من أجل إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتفعيل هذا الحل، وضمان حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣)، ووجه نداء حظي بشبه إجماع لتقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لضمان استمرارية تقديم المساعدة اللازمة إلى أكثر من ٥,٤ ملايين لاجئ في انتظار التوصل إلى حل عادل.

”ومع أن دولة فلسطين ممتنة للمواقف المبدئية والدعم الذي قدمته الغالبية العظمى في الجمعية العامة، فإن هذه التأكيدات، للأسف، غير كافية في ظل وضع يستمر فيه انتهاك القانون بشكل صارخ ولا يزال شعبه بأكمله محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف. وبعد مرور أكثر من ٧١ عاما على نكبة عام ١٩٤٨ التي لا يزال يعاني منها الشعب الفلسطيني، و ٥٢ عاما من الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير القانوني لبقيّة فلسطين، بما فيها القدس

الشرقية، منذ عام ١٩٦٧، ثمة حاجة إلى ما هو أكثر من الكلمات المبدئية والإدانة والدعوات إلى الامتثال.

”فتنفيذ القرارات واتخاذ إجراءات متابعة ملموسة أمر ذو أهمية حيوية. وفي حال عدم وجود جهود جادة وعملية لتنفيذ القرار ١٩/٧٣ وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، سيستمر هذا النزاع في التدهور والتحور، وسيظل الشعب الفلسطيني يعاني من العواقب الوخيمة لهذا الظلم التاريخي، وستظل الأجيال المقبلة من الفلسطينيين والإسرائيليين، والمنطقة نفسها، تتضرر لأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن حقاً طالما بقيت قضية فلسطين من دون حل، مثلما ثبت ذلك بعد مرور عقود من الزمن.

”وعلى الرغم من تدهور الحالة الشديد وحدوث مزيد من الانتكاسات منذ اتخاذ القرار ١٩/٧٣، لا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بالسير في طريق السلام والقانون الدولي بوصفه ضامناً للعدالة. وأعدت في كل منعطف تأكيد التزامها بنبذ العنف والسعي بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية والشعبية من أجل نيل الحقوق الفلسطينية والتوصل إلى حل دائم يكفل التعايش السلمي بين دولة فلسطين وإسرائيل، وسعت جاهدة إلى احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتعاونت مع الجهود الدولية والإقليمية من أجل تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مع جميع مبادرات السلام ذات المصادقية على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود، تمشياً مع المعايير القائمة منذ أمد طويل وتوافق الآراء الدولي بشأن حل عادل، على النحو المبين في القرار ١٩/٧٣.

”ومن المؤسف أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة، بالتوافق مع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بذلت ’جهود سلام‘ تتجاهل تلك المعايير، وتبتعد تماماً عن توافق الآراء العالمي، وتقوض سيادة القانون وسلطة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والعدالة. ولهذا الأسباب، ولا سيما عقب قرار الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقدس في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ونقل سفارتها إلى المدينة، في انتهاك صريح لقرارات الأمم المتحدة، وحقوق الشعب الفلسطيني ووجوده وتطلعاته المشروعة في المدينة وتوافق الآراء الدولي، اعتبرت القيادة الفلسطينية أن من غير المقبول الانخراط في هذه الجهود.

”وزادت تلك الإجراءات، التي سبقتها ورافقتها انتهاكات إسرائيلية متواصلة ومتصاعدة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من شدة الجمود السياسي، وألحقت المزيد من الضرر بآفاق السلام، وأدت إلى تفاقم اليأس في صفوف الفلسطينيين وتضاؤل الاعتقاد بإمكانية التوصل إلى حل على الإطلاق. ولا تزال القيادة الفلسطينية تصر على أنه لا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل لقضية فلسطين دون حل عادل لمسألة القدس، ودون أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

”وعلى الرغم من هذه التطورات السلبية، يواصل الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية البحث عن أفق سياسي يمكن أن يؤدي بهما إلى الحرية والتوصل إلى حل عادل، وما زالا يتطلعان إلى المجتمع الدولي للوفاء بمسؤولياته في هذا الصدد. وتواصل فلسطين العمل والدعوة بنشاط على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تيسير بلوغ ذلك الأفق

السياسي. ولا يزال النداء الموجه إلى المجتمع الدولي ثابتا ومتسقاً: وهو العمل لكفالة الامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بسبل منها اتخاذ تدابير ملموسة للمساءلة لإجبار إسرائيل على احترام التزاماتها القانونية، بما في ذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبوصفها السلطة القائمة بالاحتلال فيما يتعلق باتفاقية جنيف الرابعة. واتخاذ مثل هذه الخطوات أمر حيوي من أجل نزع فتيل التوترات، وعكس الاتجاهات السلبية على الأرض، بما في ذلك الاستعمار المدمر لفلسطين، والتوصل في نهاية المطاف إلى إنهاء الاحتلال، وتأمين الحقوق الفلسطينية، وتحقيق السلام.

”وعلى الرغم من توافق الآراء العالمي بأنه لا بديل لحل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، هناك توافق مكافئ في الآراء بأن صلاحيته قد تبطل قريباً بسبب الوضع على الأرض الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال. ويتطلب إنقاذ حل الدولتين الوقف الكامل والفوري للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية وعكس مسارها. ومع ذلك، تواصل الحكومة الإسرائيلية، في الأقوال والأفعال، ازديادها للقانون الدولي والمجتمع الدولي، وتدمر ذلك الحل بصورة حثيثة، وتقوض جميع الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون والدوليون من أجل تهيئة الظروف والأفق السياسي لتحقيقه. وفي الآونة الأخيرة، شمل ذلك تهديدات صريحة، بما في ذلك من جانب رئيس الوزراء وغيره من المسؤولين الإسرائيليين اليمينيين، بضم أجزاء من الضفة الغربية أو الضفة الغربية بأكملها واتخاذ تدابير استعمارية أكثر عدوانية. وتركز ذلك بشكل خاص في القدس الشرقية المحتلة، حيث تصاعدت عمليات هدم المنازل والأنشطة الاستيطانية والضغط الأخرى المفروضة على سكان المدينة الفلسطينيين تصاعداً كبيراً، وحيث يستمر المسؤولون المتطرفون والمستوطنون في الاستفزاز والتحرير، بما في ذلك فيما يتعلق بالأمكن المقدسة، ولا سيما الحرم الشريف، مما يقوض الوضع التاريخي القائم ويفاقم الحساسيات الدينية ويهدد بإشعال فتيل مواجهة دينية خطيرة.

”وفي تجاهل صارخ للجمعية العامة ومجلس الأمن، استمرت أنشطة إسرائيل الاستيطانية واستيلائها على الأراضي بلا هوادة، بما في ذلك، في جملة أمور، بناء المستوطنات وجدار الفصل؛ ونقل آلاف أخرى من المستوطنين الإسرائيليين إلى فلسطين المحتلة؛ والتشريد القسري لآلاف أخرى من الفلسطينيين، بمن فيهم الأسر البدوية، ولا سيما في منطقتي القدس الشرقية المحتلة وغور الأردن، بما في ذلك المنطقة المسماة 'E-1'؛ ومصادرة قطع كبيرة من الأرض؛ واستغلال الموارد الطبيعية؛ وتدمير مئات أخرى من المنازل والممتلكات الفلسطينية لتيسير مخططات الاستعمار والضم التي تنفذها إسرائيل.

”وفي غياب المساءلة وبدعم كامل من الإدارة الحالية للولايات المتحدة، أصبح إفلات إسرائيل من العقاب أشد سفوراً. وعلى الرغم من المطالب الدولية بوقف أعمالها غير القانونية، تواصل ترسيخ احتلالها الأجنبي غير القانوني وقمع الشعب الفلسطيني، وتحرمه من حقوقه قسراً وتنتهكها بعنف، بوسائل منها الحملات العسكرية التي تؤدي إلى قتل وإصابة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بصورة متعمدة وغاشمة، واحتجاز وسجن الآلاف من المدنيين، بما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب. وتواصل أيضاً حصارها غير القانوني لـ ٢ مليون فلسطيني في قطاع غزة، وتعزلهم وتسجنهم فعلياً وتفرض عليهم ضروباً لا حد لها من المعاناة والإهانة وانعدام الأمن، في ظل

ظروف إنسانية يعتبرها معظم المراقبون شديدة القسوة، إن لم تكن غير إنسانية وغير قابلة للحياة. وعلاوة على ذلك، فهي تحاول بشكل محموم، وعلى مرأى من العالم، فرض منخطط "إسرائيل الكبرى" على كل فلسطين التاريخية. وهذه الأعمال الانفرادية غير القانونية تحكم مسبقاً على نتائج المفاوضات وتدمر حل الدولتين وتفرض دولة واحدة قائمة على سياسة الفصل العنصري، مما يحول دون إمكانية التعايش السلمي ويخلف عواقب بعيدة المدى.

"ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الواقع الكئيب، تظل القيادة الفلسطينية ملتزمة بمسار سلمي ومستعدة للمشاركة في جهود سلام ذات مصداقية على أساس سيادة القانون وقرارات الأمم المتحدة، مثلما فعلت طوال عقود عملية السلام في الشرق الأوسط في جميع المراحل، بوسائل منها الانخراط بحسن نية في المفاوضات كما فعلت بدءاً من مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، وصولاً إلى عملية أوسلو التي أطلقت في عام ١٩٩٣، وإلى كل عملية تفاوضية بعد ذلك. وعلى مدى عقود من الزمن، عكس موقف فلسطين توافق الآراء العالمي بشأن الحل القائم على أساس الدولتين. وقد بدأ ذلك بقبول المجلس الوطني الفلسطيني بهذا الحل في إعلان استقلال عام ١٩٨٨، حيث تم التوصل إلى حل توافقي رئيسي بالموافقة على إنشاء الدولة الفلسطينية على مساحة لا تتعدى ٢٢ في المائة من أراضي وطننا التاريخي، رغبةً منا في إعمال حقوق الفلسطينيين وإحلال السلام والأمن الدائمين. ولا يزال هذا الحل التوافقي يشكل شاهداً رئيسياً على التزامنا بالسلام، ويمثل، جنباً إلى جنب مع مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، أكثر المساهمات جرأة لحل النزاع وينبغي الاعتراف به على هذا النحو لا التقليل من أهميته أو الانتقاص منه على نحو ما تواصل إسرائيل فعله.

"وتواصل دولة فلسطين الدعوة إلى عملية سياسية متعددة الأطراف لتحقيق حل الدولتين على أساس الاختصاصات والمعايير الطويلة الأمد، بما في ذلك عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام. وقد ناشدنا مجلس الأمن وأعضاء المجموعة الرباعية، وهم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ككل، للوفاء بالتزامهم وببذل جهود جادة لتحقيق هذه الغاية، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين المعنيين وجامعة الدول العربية وبدعم حيوي من منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز وجميع الأمم المحبة للسلام. ومن جانبنا، سعيًا باستمرار إلى إعادة تأكيد مبادرة السلام العربية من خلال القمم العربية المتعاقبة وتعاوننا مع أعضاء اللجنة الرباعية، جماعة وفرادي، وحثنا الدول الأخرى على تقديم مساهماتها لدعم جهود صنع السلام، كما يتضح من الاجتماعات التي عقدها الرئيس عباس وغيره من المسؤولين الفلسطينيين رفيعي المستوى خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

"ويعزز هذا الالتزام بالتسوية السلمية تعهداتنا المستمرة بحل النزاع بما يتماشى مع الميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، على نحو ما جرى تأكيده في عدة مناسبات منها لدى طلب دولة فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ وانضمام فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ وعلاقتنا الثنائية والمتعددة الأطراف مع المجتمع الدولي، بما في ذلك في سياق العديد من الاتفاقات الدبلوماسية واتفاقات التعاون المبرمة مع الدول التي اعترفت بفلسطين؛ ومن خلال الرسائل والمبادرات الرسمية الصادرة عن فلسطين في الأمم المتحدة؛ ومن خلال الإعلانات ذات الصلة

الصادرة عن جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

”وتواصل الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الوطنية اتخاذ تدابير للتخفيف من الآثار المدمرة للاحتلال، حتى في خضم الأزمة المالية الحادة وعدم الاستقرار الناجم عن مصادرة إسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية بصورة غير مشروعة. ولمواجهة الظروف الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية والأمنية المتدهورة، نواصل بذل الجهود لتخفيف معاناة شعبنا وتعزيز القدرة على الصمود وتشجيع المصالحة واستعادة الأمل في أن مستقبلاً أفضل قد أصبح في المتناول. وهذا الأمل أمر حيوي لمكافحة نزعة التطرف والتشدد التي تعاني منها المنطقة، لا سيما في أوساط الشباب. وقد أدت برامج وكالات الأمم المتحدة، وفي طليعتها الأونروا، إلى جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (منظمة الأمم المتحدة للمرأة)، وغيرها من المنظمات، دوراً فعالاً في دعم الجهود الفلسطينية لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما أدى تقديم المساعدة من الدول المعنية من جميع أنحاء العالم إلى فلسطين وتضامنها معها دوراً مماثلاً. وعملنا مع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني هو أيضاً عمل هام في هذا الصدد.

”كما طالبنا مراراً وتكراراً باتخاذ إجراءات لدعم الالتزام الدولي بحماية المدنيين، وهو التزام لم تكتف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالالتصّل منه، بل هي تنتهكه انتهاكاً متعمداً وممنهجاً. ويحتاج الشعب الفلسطيني إلى الحماية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعديد من القرارات ذات الصلة التي تهدف إلى كفالة سلامة ورفاه المدنيين في حالات النزاع المسلح. وينبغي عدم حجب هذه الحماية من السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت أسر الاحتلال الأجنبي والحصار اللذين تفرضهما عليهم إسرائيل. وإضافة إلى ذلك، فإن تدابير الحماية وتخفيف التصعيد تسهم بوضوح في جهود السلام ولا تنتقص منها.

”ودولة فلسطين على قناعة راسخة بأنه لا يمكن تحقيق السلام بدون استعادة أسبقية الاحتكام إلى القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع. ويجب أن يقوم الحل على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل تمخّص المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي، وهي القدس واللاجئون الفلسطينيون والمستوطنات والحدود والأمن والسجناء، والمياه، عن تسوية سلمية وعادلة. وعلى النحو المؤكّد عليه في خطة الأمين العام، تتطلب التسوية السلمية للنزاعات منظورا يراعي حقوق الإنسان والعدالة والتنمية، ولا يقتصر على الجانب الأمني وحده، كما تتطلب معالجة شاملة وملائمة للأسباب الجذرية للنزاع.

”ولم نسع قط إلى فرض حل بعينه كما تفعل إسرائيل وأنصارها؛ بل طلبنا بشفافية تطبيق القانون لإنهاء النزاع ونيل حقوقنا. وكان ذلك كل ما كنا نطلبه عند كل مرحلة وفي كل

مناشدة؛ وليس أكثر مما يحق لنا كشعب بموجب القانون الدولي، وليس أكثر مما شرعته قرارات الأمم المتحدة وأكدته الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤. أما التلميحات بأننا نبحت عن أي شيء يتجاوز ما هو حق لنا، وحتى بعد أن قدمنا تنازلات هائلة، فهي مسيئة وتتجاهل تاريخ مشاركتنا المبدئية في كل مبادرة ودورة مفاوضات دولية وإقليمية، على الرغم من كوننا الطرف المتضرر. وفي حال انهار حل الدولتين ولم يعد وسيلة قابلة للتطبيق لإيجاد تسوية عادلة، فإن ذلك سيكون نتيجة لسياسات إسرائيل وأعمالها، وليس دولة فلسطين.

”إن ما نحتاج إليه على وجه الاستعجال هو الإرادة السياسية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة المحورية في تحقيق تسوية سلمية. وعلى الرغم من جميع النوايا الحسنة، بما في ذلك ما يتجلى في اتخاذ القرار ١٩/٧٣، فإن المجتمع الدولي لا يزال عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته القانونية والسياسية والأخلاقية إزاء تجاهل إسرائيل التام للقانون.

”وما إخفاض مجلس الأمن المستمر في هذه القضية سوى نتيجة لعدم احترام إسرائيل للقانون وللجمود الناجم عن استخدام عضو دائم لحق النقض. ولكن، لا ينبغي القبول بهذه الحالة بوصفها القاعدة. وستظل آفاق مستقبل يعمه السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وهماً ما دامت السلطة القائمة بالاحتلال محصنة من المساءلة، حتى لو كانت تنتهك القانون، بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب، وتستمر في تدمير حل الدولتين وإحباط جهود السلام. وقد حان الوقت لإعمال تدابير المساءلة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة بما يتماشى مع مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة حيال قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بطريقة عادلة من جميع جوانبها، واتخاذ الدول إجراءات ملموسة لدعم التزامات الأطراف الثالثة، بما يتماشى مع المادة ١ المشتركة في اتفاقيات جنيف، وقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وسائر الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

”وقد حان الوقت لإرسال إشارة صارمة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مفادها أن تحديها لن يكون مقبولاً بعد الآن، ولا بد من أن توقف كل الانتهاكات أو أن تتحمل العواقب. وهذا أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة تفضي إلى الحوار والمفاوضات ذوي المصداقية اللازمين لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ وللتوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وإحلال السلام الدائم والأمن والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس حل الدولتين ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩/٧٣.“

٦ - وفيما يلي نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩ التي وردت من الممثل الدائم لدولة إسرائيل لدى الأمم المتحدة:

”تهدي البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتشرف بأن تشير إلى مذكرته المتعلقة بالقرار ١٩/٧٣ الذي اتخذته الجمعية العامة يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ‘قضية فلسطين’.

”لقد برهنت دولة إسرائيل عن طموحها والتزامها بتحقيق السلام عن طريق التفاوض. وقد تحقق سلام تاريخي بالفعل بين إسرائيل ومصر، وبين إسرائيل والأردن. كما تواصل إسرائيل السعي إلى السلام مع كل العالم العربي والإسلامي وتعزيز التعايش والتعاون المثمر مع جميع جيرانها. ”واليوم، تأمل إسرائيل في تجديد المفاوضات الثنائية المباشرة، دون شروط مسبقة، مع جيرانها الفلسطينيين، وإيجاد حل دائم متفق عليه بشكل متبادل.

”وينعكس رفض الفلسطينيين للتسوية في رفضهم للعديد من عروض السلام التي قدمتها لهم إسرائيل، على الرغم من أن إسرائيل قد أبرمت بالفعل معاهدتي سلام مع اثنين من جيرانها، وبدأت علاقاتها مع دول عربية أخرى تتطور. ولم يكن الدافع وراء الرفض الفلسطيني سياسياً فحسب، بل كثيراً ما كان مصحوباً بالإرهاب والعنف ضد المدنيين الإسرائيليين. فقد بلغ العنف مستويات عالية جديدة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مع إطلاق عدد مذهل من الصواريخ من غزة، بلغ المئات في اليوم الواحد خلال مناسبتين، لاستهداف السكان المدنيين الإسرائيليين، مما تسبب في أضرار في الممتلكات وخسائر في الأرواح. كما يتم إطلاق البالونات والطائرات الورقية المتفجرة بهدف وحيد هو إلحاق الحرائق والدمار بالبنى التحتية المدنية والزراعة والطبيعة والسكان في إسرائيل.

”وقد قدمت القيادة الفلسطينية تأييداً فعلياً لهذه الأعمال عندما دفعت في الأمم المتحدة إلى رفض قرار للأمم المتحدة يدين استخدام الصواريخ ضد السكان المدنيين.

”وهذا العنف هو نتيجة للتطرف الذي انتشر في جميع أنحاء المنطقة، كما للتحريض المستمر على العنف وتمجيد الإرهاب من جانب القيادة الفلسطينية. إنه يتناقض تناقضاً صارخاً مع هذا القرار بالذات، الذي أيده الفلسطينيون وروجوا له، والذي يهيب، على وجه التحديد، بالطرفين أن يلتزما الهدوء وضبط النفس وأن يمتنعوا عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر. ويبدأ هذا التحريض من القمة؛ فقد أيد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، علناً دفع مرتبات للإرهابيين المدانين وأسرهم. وينعكس هذا التأييد الرسمي للسلطة الفلسطينية للإرهاب في أنه كثيراً ما تُطلق أسماء مرتكبي جرائم القتل الجماعية على أماكن عامة. وبالفعل، ذكر تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أن بعض المسؤولين من حركة فتح والسلطة الفلسطينية استمروا في تمجيد مرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين، بما في ذلك على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال الإشارة إليهم بانتظام على أنهم ”أبطال“ أو ”مصدر فخر“، والترحيب بالهجمات عند وقوعها.

”ويتم تلقين الأطفال الفلسطينيين كراهية إسرائيل منذ الصف الدراسي الأول. وتبني الكتب المدرسية التي تصدرها السلطة الفلسطينية على نفس المبادئ الثلاثة التي ظهرت في الكتب المدرسية السابقة: نزع الشرعية عن وجود إسرائيل، وشيطنة إسرائيل واليهود، وتلقين عقيدة الحرب والعنف بدلاً من التثقيف من أجل السلام. وما من ذكر للسلام والتعايش؛ أما العنف، فيروج له ويثنى عليه.

”وقد أدى جو الكراهية المستمر والخطاب التحريضي الذي يستخدمه كل من القيادة الفلسطينية في رام الله ونظام حماس الإرهابي في غزة، إلى هجمات مروعة ضد الإسرائيليين.

والأمثلة عديدة للأسف، مثل حالة أوري أنسباخر البالغة من العمر ١٩ عاماً، التي تعرضت لهجوم وحشي في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩ بغاية مجاورة لمنزلها، حيث اعتادت أن تذهب بحثاً عن العزلة. وما لبث مهاجمها الفلسطيني، المدعو عرفات أرفاعية، أن لمحها وبادر بطعنها عدة مرات. وبعد ذلك، جرها مسافة ١٥٠ متراً وهي تنزف، متجاهلاً صرخاتها من الألم. ثم شد وثاقها وجردها من ثيابها، واغتصبها. ولما فرغ من فعتله، تركها وحيدة لتموت. وبعد إلقاء القبض عليه، شرح مهاجمها الفلسطيني ما قام به: 'لقد غادرت منزلي لكي أقتل اليهود'.

”ولم تكن أوري الضحية الوحيدة لأعمال التحريض الفلسطينية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تعرض كل من كيم ليفنغروند - ياحقزيل (٢٨ عاماً)، وهي أم لرضيع عمره ١٨ شهراً كانت تتطلع لأن تصبح محامية، وزيف حاجي (٣٥ عاماً)، أب لثلاثة أطفال، للقتل في مكان عملهما في المجمع الصناعي باركان. وهذا المجمع الصناعي يفخر بكونه مكاناً يعمل فيه الفلسطينيون والإسرائيليون جنباً إلى جنب. وكان القاتل الفلسطيني موظفاً سابقاً هناك، ولكن ذلك لم يمنعه من إطلاق النار على كيم من مسافة قريبة. ولا تزال أسرة القاتل، الذي قتلته الشرطة الإسرائيلية أثناء تبادل لإطلاق النار عند محاولة القبض عليه، تتلقى مكافأة من السلطة الفلسطينية على 'أعماله البطولية'.

”ولا بد من توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى القيادة الفلسطينية: توقفوا عن تشجيع الإرهاب، وضعوا حداً لخطاب الكراهية، وتوقفوا عن تصعيد الكراهية بين الأطفال. وقبل كل شيء، توقفوا عن تقديم مكافآت نقدية لأولئك الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية وعن تكريمهم على الملأ. ذلك أن تمجيد العنف بحق الأبرياء والتعبير عن الانبهار بأولئك الذين يرتكبون هذه الأعمال المروعة إنما يتعارضان تماماً مع الالتزام بالتعايش مع إسرائيل وإقامة علاقات سلمية معها، الأمر الذي يجب أن يكون الركيزة التي تقوم عليها دولة فلسطينية في المستقبل.

إن إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني لن يتأتى إلا بإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة ودون شروط مسبقة. أما المحاولات الرامية إلى فرض حلول أو إملاء شروط وجداول زمنية فلن يكون من شأنها سوى دفع آفاق السلام بعيداً. ولهذا فإن إسرائيل ترفض كلياً قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فهذا القرار معادٍ لإسرائيل بدون أدنى شك وسيجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة وليس أكثر سهولة.

”ولا بد من التأكيد مجدداً على حق إسرائيل في الوجود في سلام، بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي، ضمن حدود آمنة، وعلى معارضتنا الثابتة لأي محاولة لتفويض شرعية إسرائيل. ولا يزال رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية، استناداً في جملة أمور إلى استمرارهم في رفض الاعتراف بوجود أي صلة تاريخية تربط اليهود بأرضهم، يشكل إحدى العقبات الرئيسية الماثلة أمام تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين“.

ثانياً - ملاحظات

٧ - تواصلت الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرى مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط مشاورات غير رسمية فيما بينهم على مدار السنة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، نظمت النرويج

اجتماعين نصف سنويين للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وفي كلا الاجتماعين، أكد الأعضاء مجددا دعمهم لحل الدولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ودعوا إلى بذل جهود عاجلة ومعززة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الحالة الإنسانية.

٨ - وأعلنت الولايات المتحدة مرارا أنها تواصل جهودها الرامية إلى وضع خطة سلام شاملة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، علقت الولايات المتحدة صرف مبلغ يفوق ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من السنة المالية ٢٠١٧ لصالح صندوق الدعم الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة، ومبلغ آخر قدره ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفائدة شبكة مستشفيات القدس الشرقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة، مشيرة إلى عدم اتخاذ المنظمة خطوات نحو إجراء مفاوضات مجددة مع إسرائيل ومعربة عن أوجه قلق إزاء المحاولات الفلسطينية لبدء تحقيق مع إسرائيل من جانب المحكمة الجنائية الدولية. واجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في آب/أغسطس ٢٠١٨ وصدق على استمرار قطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة إلى أن تعيد هذه الأخيرة النظر في قرارها بشأن القدس واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات. ونظمت الولايات المتحدة، يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ورشة اقتصادية في البحرين في إطار برنامجها "السلام من أجل الازدهار". وتكتسي المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي أهمية لدى الشعب الفلسطيني، وهي حيوية لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء مفاوضات جديدة. وهذه التدابير ينبغي أن تُستكمل بإبرام اتفاق سلام شامل يعالج جميع مسائل الوضع النهائي.

٩ - وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أكد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية من جديد القرارات التي اتخذها بتعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى أن تعترف إسرائيل بدولة فلسطين ضمن حدود ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبإنهاء التنسيق الأمني بجميع أشكاله، وفك الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، وعقب عمليات هدم المنازل الفلسطينية في المناطق ألف وباء وجيم من الضفة الغربية من جانب الحاجز المطل على القدس الشرقية، صرح محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، أن القيادة الفلسطينية قررت تعليق الامتثال للاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، والبدء في وضع آليات لتشكيل لجنة لتنفيذ ذلك وفقا لقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأفيد بأن الرئيس عباس وقّع على أحد عشر صكا للانضمام إلى اتفاقات دولية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٠ - وقُدمت أربعة تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعربت هذ التقارير عن القلق الذي ينتابني إزاء استمرار عدم تنفيذ أحكام القرار، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والعنف ضد المدنيين؛ والأعمال الاستفزازية وأعمال التحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر؛ والاتجاهات السلبية التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين؛ وتمييز الدول الأعضاء في معاملات ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ والجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية. وقد ذكرت أنه يجب علينا إعادة تركيز الجهود على العودة في نهاية المطاف إلى مفاوضات هادفة من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، وكانت القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وحلّت جميع مسائل الوضع النهائي حلا دائما عن طريق المفاوضات. وما زلت ملتزما بالعمل مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق هذا الهدف.

١١ - ولا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية للغاية في غزة تشكل مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال الوضع الأمني أيضاً هشاً. وعقب بدء احتجاجات "مسيرة العودة الكبرى" في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، استمرت المظاهرات على طول السياج المحيط. وخلال الاحتجاجات التي وقعت طوال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٧٦ فلسطينياً أو توفوا متأثرين بجروح أصيبوا بها سابقاً، بمن فيهم ٢٠ طفلاً وامرأة واحدة. وأصيب ٨٥٣ ٢ شخصاً بالذخيرة الحية، من بينهم ٣٧ امرأة. وقُتل جندي إسرائيلي واحد على الأقل وأصيب تسعة آخرون بجروح. وأطلق مقاتلو حركة حماس ومقاتلون فلسطينيون آخرون حوالي ١ ٥٠٠ من الصواريخ وصواريخ غراد وقذائف الهاون من غزة باتجاه إسرائيل، في جولات متتالية من الأعمال العدائية. ورداً على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي حوالي ١ ٢٠٠ من الصواريخ وقذائف الدبابات على أهداف داخل غزة. ودمر جيش الدفاع الإسرائيلي أيضاً ثلاثة أنفاق مؤدية من غزة إلى إسرائيل. وقُتل ما مجموعه ٤٤ فلسطينياً بنيران جيش الدفاع الإسرائيلي، من بينهم ٧ أطفال و ٣ نساء، وأصيب ١٨١ فلسطينياً، من بينهم ٣٠ امرأة. وقُتل ما مجموعه ٤ مدنيين إسرائيليين وأصيب ٢٠٠ شخصاً خلال تبادل لإطلاق النار، وفقاً لجيش الدفاع الإسرائيلي. وخلال نفس الفترة، نشبت مئات من الحرائق في إسرائيل جراء أجهزة حارقة وبالونات وطائرات ورقية أُطلقت من غزة.

١٢ - وفي تبادل لإطلاق النار في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ عقب اكتشاف وحدة سرية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في غزة، قُتل سبعة أعضاء من الجناح العسكري لحركة حماس وضابط من جيش الدفاع الإسرائيلي. وأطلق مقاتلون في غزة فوراً ١٨ من الصواريخ وقذائف الهاون. وخلال الساعات الأربع والعشرين التالية أُطلقت حوالي ٤٥٠ قذيفة عشوائياً صوب المدن والبلدات الإسرائيلية - وهو عدد يزيد على مجموع القذائف التي أُطلقت خلال الفترة بكاملها منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١٤. وقُتل مدني فلسطيني بصاروخ أُطلقته حركة حماس على مدينة عسقلان الإسرائيلية. وأصيب أيضاً جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح خطيرة جراء هجوم صاروخي على حافلة عسكرية. ورد الجيش الإسرائيلي بقصف ١٦٠ هدفاً حددها بوصفها من مواقع المقاتلين. وقُتل ٧ فلسطينيين، وأفيد أن ٤ منهم على الأقل ينتمون للجماعات المسلحة.

١٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، وقع أخطر تصعيد منذ الأعمال العدائية التي جرت في عام ٢٠١٤ في غزة. وفي ٣ أيار/مايو، شارك الآلاف من الفلسطينيين في المظاهرات الأسبوعية عند السياج الحدودي لغزة. وأطلقت بالونات حارقة وألقيت الحجارة والقنابل الأنبوية على الجنود الإسرائيليين الذين ردوا بالذخيرة الحية والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، فقتلوا فلسطينيين اثنين وأصابوا ٤٩ آخرين بجروح. وأفيد بأن قناصاً من حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية أطلق النار عبر السياج، فأصاب جنديين إسرائيليين. ورداً على هجوم القناص، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عدة قذائف دبابات واستهدف السلاح الجوي مواقع عسكرية في غزة، مما أسفر عن مقتل مسلحين فلسطينيين اثنين وإصابة مدنيين اثنين بجروح. وفي الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو، أُطلق ٦٥٠ صاروخاً من غزة. وعلى الرغم من اعتراض نظام القبة الحديدية نحو ٢٤٠ قذيفة، فقد أصيبت عدة منازل وروضتين من رياض الأطفال ومدرسة ومستشفى في إسرائيل إصابة مباشرة. وقُتل ما مجموعه ٤ مدنيين إسرائيليين وأصيب أكثر من ٢٠٠ شخصاً، وفقاً لجيش الدفاع الإسرائيلي. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي أنه، خلال نفس الفترة، أصاب أكثر من ٣٠٠ هدف للمقاتلين الفلسطينيين في غزة، من بينهم مسؤول كبير في حركة حماس، استهدفته غارة جوية فأردته قتيلاً. ووفقاً لمصادر في غزة، قُتل ٢٥ فلسطينياً وأصيب أكثر من ١٥٠ بجروح. ونتيجة لجهود بذلتها الأمم المتحدة ومصر، تم وقف الأعمال العدائية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٩.

١٤ - ومنذ تصعيد التوتر في غزة، بذلت الأمم المتحدة مساعي غير مسبوقه، بالاشتراك مع حكومات مصر ودول شريكة أخرى، بهدف الحيلولة دون اندلاع أعمال عنائية أخرى. وشملت هذه المساعي جهوداً من أجل تحسين الظروف المعيشية وتقديم الخدمات، وكذلك من أجل تيسير الجهود المتزايدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً، ودعم عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة، والمصالحة الفلسطينية الداخلية التي تمثل عنصراً حاسماً في إطار أي جهد سياسي يُبذل لحل الصراع الأوسع نطاقاً. وواصل الاتحاد الروسي أيضاً جهوده الرامية إلى تيسير المصالحة الفلسطينية، بسبل منها استضافة اجتماع لهذا الغرض في موسكو في الفترة من ١١ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩.

١٥ - وفي حين أن الوضع في غزة كان الأكثر تقلباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد شهدت حوادث العنف في الضفة الغربية أيضاً ارتفاعاً وأسفرت عن مقتل إسرائيليّين وفلسطينيين على حد سواء. فقد قُتل ٧ إسرائيليّين، من بينهم ٣ رجال مدنيين وامرأة واحدة، و ٣٨ فلسطينياً، من بينهم امرأة واحدة في حوادث مختلفة شملت شن هجمات إرهابية واشتباكات وعمليات عسكرية.

١٦ - وكان ارتفاع عدد الحوادث واضحاً في شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ففي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قُتلت امرأة فلسطينية جنوب نابلس على أيدي مهاجمين إسرائيليّين رموا بالحجارة سيارتها. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، في مخيم اللاجئين بطولكرم، أصابت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينياً عمره ٢٢ سنة يعاني من إعاقة نفسية بالرصاص فقتلته في ظروف تشير على ما يبدو إلى أنه لم يكن يشكل أي تهديد لأفراد الأمن أو غيرهم. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، في حادثة إطلاق نار من مركبة متحركة بالقرب من مستوطنة عوفرا بالضفة الغربية، أصيب ٧ إسرائيليّين بجروح، من بينهم أربعة أطفال وامرأة حامل وضعت مولودها قبل الأوان ثم توفي في أعقاب ذلك. وأشادت حركة حماس بالهجوم وحددت هوية أحد منفذي العملية على أنه واحد من أعضائها، وقد قُتل في وقت لاحق في عملية شنتها قوات الأمن الإسرائيلية شمال رام الله. وإنني أدین ذلك الهجوم بشدة وأكرر التأكيد أنه لا يوجد تبرير للإرهاب. وفي عمليات نُفذت لإلقاء القبض على مرتكبي الهجوم، دخل عشرات من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي إلى رام الله حيث داهموا مكاتب وكالة الأنباء الفلسطينية، واستولوا على أشرطة فيديو للمراقبة. وأفيد بأن فلسطينيين اثنين أُصيبا بالذخيرة الحية خلال الاشتباكات التي تلت ذلك، كما أصيب أكثر من ١٥٠ آخرين في حوادث ذات صلة في جميع أنحاء الضفة الغربية في الأيام اللاحقة.

١٧ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في حادثة إطلاق نار أخرى جرت هذه المرة بالقرب من مستوطنة جفعات عساف، قُتل جنديان إسرائيليّان وأصيب آخر بجروح خطيرة إلى جانب امرأة إسرائيلية. واعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي مرتكب الهجوم المزعوم في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في قرية تقع شمال رام الله. وأعلن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، في بيان صدر يوم الهجوم، سلسلة من التدابير رداً على موجة الهجمات، بما في ذلك إلغاء تراخيص لأفراد أسر مرتكبي الهجمات وهدم منازل مرتكبي الهجمات، وزيادة عدد نقاط التفتيش والاعتقال الإداري، وتكثيف الجهود الرامية إلى القبض على مهاجمين ما زالوا طلقاء. وأعلن أيضاً أن زهاء ٢٠٠٠ من المنازل المبنية في مستوطنات على أراض تعود للملكية الخاصة الفلسطينية ستُسبغ عليها الصبغة الشرعية بأثر رجعي، وأن خطوات قد اتخذت للمضي ببناء ٨٢ وحدة سكنية جديدة في عوفرا وفي اثنتين من المناطق الصناعية في مستوطنتي آفني هيفيتز وبيطار عيليت.

١٨ - وكانت الحالة في الأماكن المقدسة بالقدس الشرقية متوترة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واشتعل فتيل التوترات في الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، عندما عمدت الشرطة الإسرائيلية إلى إقامة سياج معدني وتركيب قفل عند أعلى السلم المؤدي إلى باب الرحمة، بعد يومين من إقامة الصلوات هناك لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣، عندما حظرت محكمة إسرائيلية على لجنة التراث العالمي الإسلامي الوصول إلى الموقع بسبب الادعاءات بأنه كان يستخدم في أنشطة غير مشروعة. وفي الفترة بين ١٧ و ٢١ شباط/فبراير، اشتبكت الشرطة الإسرائيلية مع المصلين الفلسطينيين عدة مرات عندما حاول المصلون إزالة السياج المعدني للوصول إلى منطقة باب الرحمة وإقامة الصلاة فيها. واستمرت التوترات بين المصلين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية منذ ذلك الوقت، ولا سيما في ضوء موافقة الاحتفال بيوم القدس في إسرائيل في ٢ حزيران/يونيه مع أحد الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك، وكذلك موافقة الاحتفال بيوم تيشا بعاف اليهودي مع عيد الأضحى (١٠ آب/أغسطس). وسمحت السلطات الإسرائيلية للزوار اليهود بالوصول إلى الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في كلتا المناسبتين تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، وسط توترات واشتباكات بين الشرطة الإسرائيلية والمصلين المسلمين. وإني أحث جميع الأطراف على العمل من أجل التخفيف من حدة التوترات. وإني أحث إسرائيل والأردن على العمل سوياً لدعم الوضع القائم في الأماكن المقدسة، مع الإشارة إلى الدور التاريخي الخاص للأردن بصفته الوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

١٩ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، بدأت حكومة إسرائيل في تطبيق القانون المعنون "تجميد الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالإرهاب، من الإيرادات التي تحيلها إليها حكومة إسرائيل"، والذي أقره الكنيست في تموز/يوليه ٢٠١٨. ويُلزم القانون حكومة إسرائيل بأن تجمد، من إيرادات المقاصة التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها إليها، مبلغاً مساوياً للمبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية "بشكل مباشر أو غير مباشر" إلى الفلسطينيين أو عائلات الفلسطينيين المدانين من قبل المحاكم الإسرائيلية لضلوعهم في "أنشطة إرهابية" مزعومة أو غيرها من الجرائم ذات الصلة بالأمن، على النحو المحدد في القانون الإسرائيلي، أو الذين قُتلوا أثناء تنفيذهم هذه الأنشطة. وفي ٢١ شباط/فبراير، أبلغت السلطة الفلسطينية حكومة إسرائيل برفضها لهذا القرار الأحادي الجانب وشددت على الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية بأنه لا يجوز، بموجب البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، خصم أي مبلغ دون موافقة الطرفين. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أبلغ رئيس الوزراء الفلسطيني رامي حمد الله الجهات المانحة الرئيسية والجهات الشريكة الدولية أن السلطة الفلسطينية لن تقبل بأي تحويلات من إسرائيل تنقص عن المبلغ الكامل المستحق لها. وحتى آذار/مارس ٢٠١٩، كانت إسرائيل قد بدأت في خصم ١٢ قسطاً شهرياً مجموعها ١٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل نحو ٦ في المائة من إيرادات المقاصة من تحويلاتها إلى السلطة الفلسطينية. ويساورني قلق بالغ إزاء التطورات المتصلة بإيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية، ولا سيما الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية الواقعة على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء والتي تقوض إطار أوسلو وفرص تحقيق حل الدولتين. وتمثل إيرادات المقاصة، البالغة ٢,٣ بليون دولار، أكثر من ٦٥ في المائة من مجموع الإيرادات السنوية للسلطة الفلسطينية. ويتعين على كلا الجانبين أن يعملوا معاً بطريقة بناءة بهدف العودة إلى تحويل الإيرادات بالكامل، تمشياً مع بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية. ويجب أن يبذلا قصارى جهدهما لمنع حدوث مزيد من التدهور والالتزام مجدداً، مدعومين من جانب المجتمع الدولي، بالمبادئ الأساسية المكرسة في الاتفاقات الثنائية القائمة منذ أمد طويل. وإني أدعو جميع الأطراف إلى الإحجام عن اتخاذ خطوات انفرادية تقوض آفاق حل الدولتين.

٢٠ - ومع أن مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أهاب بالطرفين أن يمتنعوا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، فقد استمرت هذه الأفعال والتصريحات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحث قادة جميع الأطراف على وقف التحريض وعلى استنكار أعمال الإرهاب والعنف بجميع أشكاله على نحو ثابت وقاطع.

٢١ - وواصلت حركة حماس استخدام التصريحات التحريضية والمهبة للمشاعر: إذ أثنى مسؤولوها على الهجمات بالطعن وإطلاق النار التي قتلت مدنيين إسرائيليين واصفين إياها بالبطولية وقاموا برثاء القتلة. كما أن حركة فتح، بما في ذلك في حساباتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، مجدّت مرتكبي هذه الهجمات. وبالإضافة إلى ذلك، ألقى كبار الزعماء الدينيين الفلسطينيين خطبا تحريضية بدعوى النوايا الإسرائيلية لتدمير المسجد الأقصى أو تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٩، أشادت حركتنا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية بالهجوم الذي وقع بالقرب من مستوطنة آرييل، والذي وصفته حركة حماس بأنه "علمية بطولية"، في حين أن حركة فتح أشادت بالجاني بوصفه "بطلا شهيدا". وفي ١٥ أيار/مايو، خاطب مسؤول رفيع المستوى في حماس الجماهير في غزة محذراً الإسرائيليين من أن يوم ذبحهم وإبادتهم وفنائهم قريب "ودعاهم إلى المغادرة والبحث عن مكان لأنفسهم في أوروبا أو في الجحيم أو في البحر". كما واصلت القناة التلفزيونية الرسمية لحماس تكرار تمجيد مرتكبي الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين، وبث أغاني تنبض كلماتها بتشجيع المشاهدين على تفجير اليهود.

٢٢ - وقد أدلى مسؤولون إسرائيليون أيضا ببيانات استفزازية وإشكالية جدا تحرض على العنف وتقوض حل الدولتين. وفي أعقاب الأحداث العنيفة التي شهدتها الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، دعا السياسيون إلى إبعاد أسر المهاجرين. وبشكل منفصل، كانت هناك دعوات لعمليات اغتيال تستهدف مسؤولين في حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وكذلك لسياسة إطلاق النار بقصد القتل في غزة. وذهب سياسي آخر إلى أبعد من ذلك بالدعوة إلى اغتيال السيد عباس. ولا يزال آخرون يرفضون حق الفلسطينيين في إقامة دولة، ويدعمون علنا التوسع الاستيطاني على نطاق واسع، علاوة على ضم الضفة الغربية كلها أو أجزاء منها. وقد واجه عضو في الكنيست شارفت فترة عضويته على الانتهاء أسر السجناء الفلسطينيين، وهددهم بالقضاء عليهم ودفنهم مع الخنازير. ودعا سياسي آخر السيد نتياهو إلى السماح بموت السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام، في حين تفاخر العديدون بالضرر الذي تسببت به إسرائيل بالغازات على غزة ردا على الهجمات الصاروخية.

٢٣ - ولا يزال القلق يساورني إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات في الأرض الفلسطينية المحتلة بوجه عام. فطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوات الدفاع الإسرائيلية تنفيذ عمليات تفتيش وتوقيف، وواصلت السلطة الفلسطينية توقيف أشخاص مشتبه فيهم منتمين إلى حركة حماس في الضفة الغربية. وقد اعتقلت حماس أيضا المتظاهرين في قطاع غزة واستخدمت العنف ضدهم. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠١٩، كانت السلطات الإسرائيلية تحتجز ٤٥٤ فلسطينياً قيد الاعتقال الإداري، من بينهم امرأتان. وأكرر دعوتي إلى إنهاء ممارسة الاحتجاز الإداري، وتوجيه التهم إلى جميع المحتجزين أو الإفراج عنهم فوراً. وفي ٣١ تموز/يوليه، كانت إسرائيل تحتجز ٢١٠ أطفال فلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وينبغي أن يعامل جميع الأطفال مع إيلاء الاعتبار الواجب لسنهم، ولا ينبغي احتجازهم إلا في الحالات المبررة بموجب القانون الدولي الإنساني أو قواعد حقوق الإنسان الواجبة التطبيق.

٢٤ - وكّرر مجلس الأمن، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت السلطات الإسرائيلية خططا تتعلق بأكثر من ١٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو وافقت عليها أو أعلنت عن عطاءات بشأنها، وهو ما يمثل زيادة حادة منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وأكرر التأكيد على أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يترتب عليها أي أثر قانوني وتشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، على النحو الوارد في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويجب وقفها بشكل فوري وكامل.

٢٥ - وقد ازدادت حدة الوضع في الخليل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وافقت الحكومة الإسرائيلية على تخصيص ٦ ملايين دولار للدفع قديماً ببناء ٣١ وحدة سكنية في الخليل، وستكون هذه أول وحدات تبنى هناك خلال ١٦ عاماً. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلن السيد نتياهو أن إسرائيل لن يمدد، إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، الذي أنشئ عملاً بأحكام الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ (اتفاق أوسلو الثاني) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعقب انسحاب الوجود الدولي المؤقت في الخليل، أصبحت حالة السكان الفلسطينيين والجهات الفاعلة التي توفر الحماية والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة H2 في الخليل تبعث على القلق. وقد تعرض موظفو الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي أيضاً في كثير من الأحيان إلى المضايقات والترهيب من قبل المستوطنين الإسرائيليين منذ رحيل الوجود الدولي المؤقت في الخليل. ويجب أن يُسمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان بالاضطلاع بأنشطتهم بحرية وأمان، وأن يُضمن التحقيق في أي اعتداءات بدقة ونزاهة واستقلالية، وأن يُخضع الجناة للمساءلة. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضاء المعنية والأطراف على الأرض لضمان حماية وسلامة ورفاه المدنيين في الخليل وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٦ - ويهيب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وافق برلمان شيلي على قرار يدعو الحكومة إلى دراسة جميع اتفاقاتها مع إسرائيل للتأكد من أنها تنطبق على إقليم دولة إسرائيل، لا على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقدمت أيرلندا في مجلس الشيوخ مشروع قانون "مراقبة النشاط الاقتصادي (الأراضي المحتلة) لعام ٢٠١٨"، والذي، في جملة أمور، سيحظر إن أصبح قانوناً التجارة مع المستوطنات وتقديم الدعم الاقتصادي لها.

٢٧ - واستمرت عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتدرجاً بعدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد الحصول عليه أن يكون مستحيلاً بالنسبة للفلسطينيين، فقد هدمت أو صودرت ٥٣٦ بناية، ٣٤٤ في المنطقة جيم و ١٩٢ في القدس الشرقية في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أدى ذلك إلى تشريد ٥٩٧ فلسطينياً، من بينهم ٢٨٧ طفلاً، إلى جانب تأثير سبل معيشة حوالي ٤٨ ٧٠٠ شخص.

٢٨ - وفي خان الأحمر/أبو الحلو، وهو تجمع بدوي يتألف من ١٨١ شخصاً، صادرت السلطات الإسرائيلية الأرض، وسدت طرق الوصول وأعلنت المنطقة مؤقّتاً منطقة عسكرية مغلقة، قبل الهدم المتوقع

للمباني القائمة فيها. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، رفضت محكمة العدل العليا عدة التماسات من السكان لمنع الهدم. في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعلنت السلطات الإسرائيلية تأخير الهدم ليتسنى لها التفاوض مع السكان من أجل نقلهم بموافقتهم.

٢٩ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، رفضت المحكمة العليا في إسرائيل التماسا من السكان الفلسطينيين المقيمين في وادي الحتمص بالقرب من حي صور باهر في القدس الشرقية، وأمهلتهم حتى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ قبل هدم تسعة مبان معللة ذلك بانتهاك أمر عسكري يحظر البناء في هذه المنطقة بسبب قربها من الجدار الفاصل. وقد هدمت السلطات الإسرائيلية المباني في ٢٢ تموز/يوليه، وهو ما أسفر عن تشريد ٢٤ فلسطينيا، من بينهم ١٤ طفلا. ويُبرز الإخلاء القسري للفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية، وخطر تنفيذ عمليات إخلاء أخرى كثيرة لتيسير توسيع المستوطنات في المستقبل، المشكلة المتنامية لفلسطيني القدس الشرقية المعرضين للتشرد. إن سياسة إسرائيل المتمثلة في تدمير الممتلكات الفلسطينية لا تتوافق مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ومن بين مسائل أخرى، لا يجوز تدمير الممتلكات الخاصة في الأقاليم المحتلة إلا عندما لا يكون بد من ذلك من أجل العمليات العسكرية، وهو الأمر الذي لا ينطبق على هذه الحالة. وعلاوة على ذلك، فإنه يتسبب في حالات إخلاء قسري، ويسهم في خطر النقل القسري الذي يواجهه العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويجب العدول عن هذه السياسات كما ينبغي لإسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٣٠ - ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وُثِّق ما لا يقل عن ٣٠٠ حادث عنف شارك فيها مستوطنون إسرائيليون وأسفرت عن وقوع إصابات بين الفلسطينيين أو أضرار في ممتلكاتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى مقتل ٣ فلسطينيين، من بينهم امرأة، وإصابة ١١٣ آخرين، من بينهم ٦ نساء. وخلال نفس الفترة، قتل ٤ إسرائيليين، من بينهم امرأة، وأصيب ٣٤، من بينهم ثماني نساء، بجروح في حوادث رشق بالحجارة واستخدام الذخيرة الحية واعتداء بالطن.

٣١ - واستمرت التحديات المالية التي تواجه الأونروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تمت بالكامل تغطية العجز المالي غير المسبوق للوكالة، الذي بلغ ٤٤٦ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وذلك بعد الحصول على عدد من المساهمات الجديدة الهامة من قاعدة موسعة للجهات المانحة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، عقدت الوكالة مؤتمرها السنوي لإعلان التبرعات الذي شاركت فيه مرة أخرى، والذي أعلنت في أعقابها أن العجز المتبقي في التمويل لعام ٢٠١٩ يبلغ ١٥١ مليون دولار. وأرحب بالدعم السخي المقدم من الجهات المانحة لمساعدة الأونروا خلال هذه الفترة الصعبة. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم هذه الوكالة الإنسانية الهامة، والتي لا تمثل شريان الحياة للملايين من اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل تعتبر كيانا هاما لتحقيق الاستقرار في منطقة معرضة للخطر.

٣٢ - وفي غزة، اتخذ المجتمع الدولي عددا من الخطوات لتحسين حياة مليوني شخص يعيشون تحت سيطرة حركة حماس، ويعانون من الإغلاق الإسرائيلي. وفي هذا السياق، عززت الأمم المتحدة القدرة على تنفيذ المشاريع من خلال إنشاء وحدة لإدارة المشاريع من أجل العمل مع جميع الجهات المعنية على دعم تنفيذ المشاريع، بما في ذلك مجموعة المبادرات الاقتصادية والإنسانية العاجلة للجنة الاتصال المخصصة. وبفضل التمويل السخي من دولة قطر، تمكنت الأمم المتحدة من استيراد الوقود الذي كانت هناك حاجة

ملحة له من أجل تشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة. وقد ارتفعت إمدادات الكهرباء اليومية إلى أكثر من ١١ ساعة، وهي الأعلى على مدى سنتين. وقد شهدت الحالة الإنسانية كذلك تحسينات هامة، علاوة على زيادة توافر المياه الصالحة للشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي. بيد أن البحث عن حلول مستدامة لأزمة الكهرباء في غزة لا يزال يكتسي أهمية بالغة. بالإضافة إلى ذلك، وُضعت مخططات مهمة لتوفير فرص العمل لأوجدت أكثر من ١٠.٠٠٠ وظيفة جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد كانت التدخلات العاجلة من هذا النوع حاسمة لمنع وقوع المزيد من التصعيد العنيف، ويجب أن تتبعها جهود أكثر استدامة لدعم البنية التحتية لقطاع غزة وحالتها الاقتصادية.

٣٣ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أنجزت الأمم المتحدة أيضا استعراضا شاملا لآلية إعادة إعمار غزة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وقد أسفر الاستعراض عن العديد من التغييرات الهامة التي تم تنفيذها حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وسوف تتيح هذه التغييرات للآلية الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المتغيرة في غزة وزيادة تشغيلها وشفافيتها وقدرتها على التنبؤ.

٣٤ - وتستمر الأزمة الإنسانية والاقتصادية والسياسية في غزة. وعلى الرغم من جهود مصر المتواصلة، ولم يُحرز أي تقدم في تنفيذ اتفاق تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بين الفلسطينيين. ويظل الهدف هو إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سيطرة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. ويجب على فتح وحماس الانخراط بجدية في العمل مع مصر بغية كفالة عودة الحكومة الشرعية إلى غزة. وأعيد التأكيد على أن الوحدة الفلسطينية خطوة أساسية لتحقيق الهدف الأكبر وهو قيام دولة فلسطينية وإحلال سلام دائم. وغزة جزء لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، وهكذا يجب أن تظل.

٣٥ - وما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم سياسي من أجل التوصل إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة، والاتفاقات السابقة والقانون الدولي ذات الصلة. وأكرر أن تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦ وقرارات مجلس الأمن قد بينت بوضوح ما هو مطلوب لتعزيز السلام الدائم والعادل. وأحث الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين على الثبات في السعي إلى تحقيق حل الدولتين للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والذي لا بديل عنه.

٣٦ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاوي ملادينوف، لعمله المتميز في سياق ما زال حافلا بالتحديات. وأعرب أيضا عن امتناني للمفوض العام للأونروا، بيير كريينبول على التزامه والعمل المتميز الذي يقوم به موظفو الوكالة لصالح اللاجئين الفلسطينيين. وأشيد كذلك بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في خدمة المنظمة في ظل ظروف صعبة.

٣٧ - وسأظل حريصا على أن تعمل الأمم المتحدة من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافيا وقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل بينهما، وتكون القدس عاصمة للدولتين، في إطار تسوية إقليمية شاملة تتوافق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووفقا لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والقانون الدولي.